الثورة الرقمية للمرأة السودانية ورد الفعل العنيف

مايو ٢٠٢٣

د. نادية السقاف

Federal Foreign Office
secdev.foundation
DIGITAL arabia network

الثورة الرقمية للمرأة السودانية ورد الفعل العنيف

خلاصة

إن عدم الاستقرار السياسي والأمني في السودان إلى جانب غلبة المجتمع الأبوي يضع النساء والفتيات في خطر كبير سواء في العالم الحقيقي أو الافتراضي عبر الإنترنت. وقد وضعت ثورة 2019 بشكل خاص الناشطات والصحفيات السودانيات في طليعة الاضطرابات، مما عرضهن لعنف رقمي كبير على العديد من المنصات. استطلعت هذه الدراسة آراء وتجارب 83 امرأة سودانية من مختلف المجالات والمناطق الجغرافية وأجرت مقابلات مع عشرة خبيرة ومتخصصة في العنف القائم على النوع الاجتماعي، العمل المدني، الصحافة، المجالات التنموية، وغيرها من الاختصاصات، لفهم مدى استفحال العنف الرقمي ضد المرأة في السودان، والأضرار والتأثير على حياة النساء، والحلول المحتملة بهذا الخصوص.

تتفق نتائج هذه الدراسة مع الأبحاث القليلة المتوفرة وخلصت إلى أن غالبية السودانيات يتعرضن لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف الرقمي بسبب جنسهن. يُنظر إلى الفيسبوك والواتساب على أنهما المنصتان اللتان تحدث فيهما معظم أعمال العنف. كما تشمل الأشكال الشائعة للعنف التحرش الجنسي، ومحاولات التودد غير المرغوب فيها، والتشهير. تتضمن توصيات المشاركات في الدراسة الحاجة إلى المزيد من الدعم على المستويات القانونية والتقنية والنفسية، فضلاً عن الحملات الوطنية لزيادة الوعي خاصة في المؤسسات التعليمية.

تعمل الدكتورة نادية السقاف (@nadiasakkaf) كرئيسة لمنتدى القرن الحادي والعشرين، وهي منظمة إعلامية وبحثية مقرها المملكة المتحدة متخصصة في الإعلام والسلامة الرقمية والنوع الاجتماعي والتحولات الديمقراطية وتغير المناخ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. كانت أول امرأة يتم تعيينها وزيرة للإعلام وقبل ذلك كانت رئيسة تحرير أول صحيفة تصدر باللغة الانجليزية في الجمهورية اليمنية "اليمن تايمز". كما أنها أحد مؤسسي مبادرة وصل اليمن Connecting Yemen التي تدافع عن حق اليمنيين للوصول للانترنت بدون تمييز وبطريقة ميسرة.

ملخص تنفيذي

لا يزال العنف الرقمي ضد المرأة غير مفهوم بشكل كامل ويرجع ذلك جزئيًا إلى الحساسيات الثقافية ونقص البيانات وانخفاض معدلات استخدام النساء للإنترنت بشكل عام. ومع ذلك، ولكن مع تزايد استخدام النساء للإنترنت نجد أن حالات العنف الرقمي تتزايد بشكل كبير. وفي الوقت نفسه، لا توجد أدوات وآليات كافية لحماية الضحايا وتحسين أمنهن الشخصي مثل القوانين التي تحظر العنف الرقمي ضد النساء. وبشكل خاص، تتعرض النساء العاملات في المجال العام مثل السياسيات والصحفيات إلى عنف رقمي أكبر بسبب حساباتهن العامة الظاهرة للجميع وفقاً لدراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام 2020.[1]

ولكن ماذا يقصد بالعنف الرقمي ضد النساء؟ التعريف الذي تتبعه هذه الدراسة يشير إلى أنه أي عمل من أعمال العنف أو الأذى يتم ارتكابه أو المساعدة فيه أو مفاقمته باستخدام تكنولوجيا معلومات والاتصالات بما فيها الهواتف الذكية والمواقع على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وألعاب الكمبيوتر... إلخ، ضد أي امرأة لمجرد كونها امرأة. بالطبع تتعرض النساء إلى عنف رقمي بسبب عوامل أخرى تتعلق بهوياتهن الشخصية أو العملية، وهذا الأمر يتم الاعتداد به كتقاطع مع النوع الاجتماعي وذلك لأن العنف الرقمي التي تتعرض له المرأة بسبب دينها أو عرقها أو انتمائها الجغرافي أو السياسي أو حتى اعاقتها، يختلف عن العنف الذي يتعرض له نظيرها الرجل من نفس الخلفية.

في السودان، يعد العنف ضد المرأة مصدر قلق متزايد حيث تواجه العديد من النساء والفتيات أشكالًا مختلفة من الإساءة والمضايقات والترهيب عبر الإنترنت. في حين تتواجد بعض الجهود لمعالجة هذه المشكلة، مثل التجريم الأخير لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (FGM) وإنشاء لجنة وطنية للمرأة، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لحماية حقوق المرأة خاصة في المجال الرقمي.

فعلى سبيل المثال، العنف الذي تواجهه الصحفية هبة عمر، الناشطة السودانية النسوية في مجال حقوق[2] الإنسان يعطي مثالاً واضحاً لكون السودانيات العاملات في المجال العام خاصة هدفاً للمضايقات والتهديدات عبر الإنترنت. في عام 2020، تلقت هبة تهديدات بالقتل على منصات التواصل الاجتماعي بعد أن تحدثت علناً ضد العنف الجنسي والتحرش في السودان.[3] وبالرغم من أنها أبلغت السلطات بهذه التهديدات لكنها لم تحصل على دعم يذكر ولم تتم محاسبة الجناة.

حالة هبة عمر ليست فريدة من نوعها، حيث تواجه العديد من النساء في السودان أشكالًا مماثلة من الإساءة والعنف عبر الإنترنت. ففي دراسة حديثة أجرتها المنظمة السودانية للبحث والتطوير (SORD)[4] تبين أن العنف الرقمي ضد النساء في السودان منتشر وله عواقب وخيمة على صحة المرأة الجسدية والنفسية.

تشير الدراسة إلى أن انتشار العنف ضد المرأة في السودان يرجع جزئيًا إلى الأعراف الاجتماعية الأبوية في البلاد، والتي تديم عدم المساواة بين الجنسين والتمييز. وبالتالي، غالبًا ما تتعرض له النساء اللاتي يتحدين تلك الأعراف ويتحدثن ضد الظلم ضد النساء للإساءة والعنف الرقمي لترهيبهن وإسكاتهن.[5]

علاوة على ذلك، فإن غياب الأطر القانونية والمؤسسية التي تحمي حقوق المرأة في المجال الرقمي هو عامل آخر يساهم في ارتفاع انتشار العنف الرقمي ضد المرأة في السودان. السياق القانوني المحيط بالعنف ضد المرأة في السودان معقد وغير ملائم. لم يتبن النظام القانوني السوداني حتى الآن تشريعات شاملة تعالج مثل هذه الأشكال من العنف على الفضاءات الرقمية، ولا توجد مؤسسات متخصصة تقدم الدعم لضحايا الانتهاكات عبر الإنترنت. وبينما صادق السودان على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تحمي حقوق المرأة بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز مرة أخرى (سيداو) - لكن الدولة لم تدمج بعد هذه المواثيق في القانون المحلي.[6]

1. UN Women. (2020). Online and ICT-facilitated violence against women and girls during COVID-19. Retrieved from https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Pub lications/2020/Brief-Online-and-ICT-facilitated-violence-against-women-and-girls-during-COVID-19-en.pdf
2. Suzie Dunn, "Technology-Facilitated Gender-Based Violence: An Overview" (2020) Centre for International Governance Innovation: Supporting a Safer Internet Paper No. 1
3. UN Women. (2019, August 21). Sudan takes steps to address gender-based violence. Retrieved from https://www.unwomen.org/en/news/stories/2019/8/news-sudan-takes-steps-to-address-gender-based-violence
4. Amnesty International. (2021, June 15). Sudan: Five reasons why human rights defenders are still at risk. Retrieved from https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/06/sudan-five-reasons-why-human-rights-defenders-are-still-at-risk/
5. Society for Democratic Sudan. (2021). Digital violence against women in Sudan. Retrieved from https://www.sord-sd.org/wp-content/uploads/2021/03/Digital-Violence-Against-Women-in-Sudan.pdf
6. Society for Democratic Sudan. (2021). Digital violence against women in Sudan. Retrieved from https://www.sord-sd.org/wp-content/uploads/2021/03/Digital-Violence-Against-Women-in-Sudan.pdf

أدى عدم وجود إطار قانوني يحمي حقوق المرأة في المجال الرقمي إلى جعل النساء والفتيات عرضة لأشكال مختلفة من الإساءة عبر الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك التنمر عبر الإنترنت والمضايقات والإباحية الانتقامية. وغالبًا ما تواجه ضحايا الانتهاكات عبر الإنترنت تحديات كبيرة في السعي لتحقيق العدالة بسبب عدم وجود أحكام قانونية واضحة تعالج هذه القضايا.

هذا لا يعني أنه لا توجد جهود تُبذل لمعالجة الفراغ القانوني المحيط ببرنامج العنف ضد المرأة في السودان. ففي عام 2019، أنشأت وزارة العدل السودانية لجنة لمراجعة القوانين المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وتقديم توصيات للإصلاح القانوني.علاوة على ذلك، التزمت الحكومة الانتقالية في السودان بتعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين وبذل الجهود لإدماج حقوق المرأة في الإصلاحات الدستورية في البلاد. على سبيل المثال، تم تطوير (مسودة) دستور مؤقت جديد يشدد على حقوق المرأة وإدراج لجنة خاصة للمرأة والمساواة في عام 2019 بعد الثورة، والأهم من ذلك تخصيص حصة 40٪ للمشاركة السياسية للمرأة.[7] وهناك مؤسسات ذات صلة على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات مسؤولة عن حماية النساء والفتيات مثل لجنة المرأة والمساواة واللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة، ومع ذلك، فإن فعاليتها تواجه تحديًا بسبب المعايير والممارسات الثقافية السائدة.[8]

من أجل الوصول إلى تفاصيل الأمر من النساء السودانيات أنفسهن بما في ذلك الخبيرات ذوات الاختصاص، استطلعت هذه الدراسة وجهات نظر 83 امرأة وأجرت مقابلات نوعية متعمقة مع عشر خبيرات من مختلف الخلفيات، بما في ذلك السياسة والإعلام والحقوقية والمجتمع المدني والمهنيات. وقد اكدت النتائج ما ورد في الأدبيات المتخصصة وألقت مزيداً من الضوء على طبيعة وأسباب وأضرار العنف ضد المرأة في السودان. قدمت المشاركات في هذه الدراسة أيضًا أمثلة على ردود أفعالهم على العنف الرقمي وسبل طلب المساعدة إن وُجدت، وكذلك توصياتهن لمكافحة هذه المشكلة في السودان.

من بين 83 مشاركة - أكدت أكثر من نصفهم أنهم كانوا في لحظة ما ضحية شكل أو أكثر من أشكال العنف الرقمي - لكن المقابلات أكدت أن معدل الانتشار أعلى بكثير من ذلك، ما يعني أن بعض النساء أخفين أو أنكرن ما واجهنه، أو قللن من شأنه - لأسباب قد تتعلق بوصمة العار التي يتسبب فيها بشكل عام هذا الموضوع، أو بسبب الخوف من رد الفعل العنيف من المجتمع ضد من يتحدثن بصراحة بهذا الخصوص.

ومع ذلك - كانت بعض حالات العنف الرقمي شديدة للغاية، الى حد لجوء الضحايا الى تغيير عملهن أو أماكن إقامتهن أو حتى الفرار من البلاد. وكانت أكثر أشكال العنف شيوعًا هي المضايقات بما في ذلك الاتصالات الاباحية المتكررة، والتواصل غير المرغوب فيه، كما اشتكت النساء من تعرضهن للترهيب والهجوم في قضايا تتعلق بأنوثتهن أو لأنهن نساء[9] ومن المثير للاهتمام أن العديد من المشاركات اشتكين من التلاعب بالمشاعر أو النصب العاطفي والاستهداف من خلال التصيد الاحتيالي.

تظهر النتائج أيضًا أنه كلما كانت المرأة أكثر نشاطًا وظهورًا كلما كان العنف الرقمي أكثر وحشية وأكثر تنظيمًا. على سبيل المثال، التشهير بالنساء الأكثر نشاطاً، وتشويه سمعتهن بسرد اخبار عنهن تضعهن في مواقف غير لائقة أو مخلة، أو تداول شائعات تتعلق بالشرف، والتحريض عليهن بدعوة أقاربهن الذكور لتأديبهن.

قامت المقابلات بتفصيل ذلك من خلال إظهار طرق لجوء الثقافة الأبوية في السودان لاستخدام الأنوثة كسلاح ضد المرأة. وقد ازداد هذا منذ ثورة عام 2019 ، بسبب زيادة تأثير المرأة في المجالات العامة بشكل كبير، وتحدي الأعراف الاجتماعية والنظام الإسلامي المتشدد.

يحدث معظم العنف الرقمي على الفيسبوك، بما في ذلك نظام المراسلة الخاص به الماسينجر مما يعني أنه يُستخدم بشكل عام وخاص. ويتبع ذلك الواتساب والرسائل النصية وبدرجة أقل التويتر. لم تكن المنصات الأخرى شائعة في السودان و / أو لم تواجه النساء عنفًا رقمياً كبيرًا عليها. ويشير الاستهداف المباشر عبر ماسنجر وواتساب والرسائل النصية القصيرة إلى أن الجناة لا يخشون الكشف عن هويتهم، ويستخدمون القنوات الخاصة لعزل النساء ومهاجمتهن. وهذا ما أكده ما يقرب من 40٪ من المشاركات في الاستطلاع، حيث أكدن على أنهن كن يعرفن من كانوا يهاجمونهن (وهم في الغالب من الرجال) سواء على المستوى الشخصي أو المهني.

تراوحت ردود أفعال النساء على العنف الرقمي بين التجاهل إذا كان يقتصر على التحرش الشخصي فقط أو لا يضر بسمعتهن أو الاستسلام للابتزاز ودفع المال للمتحرشين إذا كان العنف ذا طابع أكثر قسوة، على أمل انتهاء المحنة بأكملها. بشكل عام تسبب العنف الرقمي في جعل النساء أكثر إحجامًا عن التواصل عبر الإنترنت، ولجأت الكثيرات منهن لحذف حساباتهن أو تغيير الإعدادات على نحو يسمح ببقاء شخصياتهن الحقيقية غير معروفة.

وبالسؤال عن العلاقة بين العنف في العالم الافتراضي والحقيقي - بينت ثلث الإجابات بوضوح أن العنف الرقمي كانت له اضراراً انتقلت إلى العالم الحقيقي أو الواقعي.

وفيما يتعلق بالدعم، أفادت 90 ٪ من المشاركات في الاستقصاء أنهن لا يعرفن اية جهات تقدم الدعم الفني أو النفسي، وقالت ما يقرب من 60٪ منهن نفس الشئ بالنسبة للدعم القانوني. ومع ذلك، فيما يتعلق بوعيهن بالحقوق القانونية والجهات الرسمية التي يتعين عليهم الإبلاغ فيها، أشارت (58٪) إلى معرفتهن بحقوقهن والخدمات القانونية التي تُقدّم، بل إن (42٪) منهن استخدمها، وأكدت 26٪ منهن أنها كانت مفيدة أو مفيدة

7. Retrieved from https://www.unwomen.org/en/news/stories/2019/8/news-sudan-takes-steps-to-address-gender-based-violence
8. Sudanese Constitution. (2019). Retrieved from https://www.constituteproject.org/constitution/Sudan_2019.pdf?lang=en
9. The African Development Bank and UN Women. (2020). Country Gender Equality Profile: Sudan. Prospects of change in a new era? Available at https://europa.eu/capacity4dev/file/131638/download?token=DN73be2w

للغاية، في حين أفادت 16٪ منهن أن تجربتهن بهذا الخصوص كانت سيئة للغاية.

أتى الدعم الأكبر لضحايا العنف الرقمي - بحسب المشاركات - من الصديقات ونساء الأسرة، وتبع ذلك زميلات وزملاء العمل وبعض التعاطف من المشاركين في المنصة التي شهدت وقوع العنف الرقمي. ولفهم ذلك بشكل أفضل - يتوجب إجراء مزيد من البحث بشأن مجموعات وهياكل الدعم الاجتماعي.

بينت المقابلات ان معالجة مشكلة العنف الرقمي ضد النساء تتطلب تبني نهج شاملٍ يضمن ويستلزم تدخلات قانونية وسياسية وبرامجية، فضلاً عن حملات التوعية لتعزيز احترام حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. كما يتوجب على الحكومة اتخاذ إجراءات لإنفاذ القوانين الحالية التي تجرّم العنف ضد النساء والفتيات بما في ذلك العنف الرقمي، وضمان تحقيق العدالة وخدمات الدعم للنساء، كما يجب أن تلعب منظمات المجتمع المدني أيضًا دورًا حاسمًا في الدفاع عن حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين.

علاوة على ذلك، من الضروري إشراك النساء والفتيات في صياغة القرارات التي تؤثر على حياتهن والتأكد من أخذ أصواتهن وخبراتهن في الاعتبار. كما يجب دعم الناشطات في مجال حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني وحمايتهن، كما يجب تحدي الأعراف الاجتماعية الضارة والقوالب النمطية التمييزية الظالمة.

وفيما يتعلق بتنمية القدرة على مكافحة العنف ضد المرأة في السودان، قررت المشاركات أن رفع الوعي وتشجيع النساء على التطور والتغلب على ما يُسمى بوصمة العار بسبب تلك القضية، سيكون له التأثير الأكبر بهذا الخصوص، يليه بالطبع التعريف بالعواقب والتداعيات القانونية ضد مرتكبي تلك الجرائم، وإدراج هذا الملف في نظام التعليم والمناهج الدراسية، والتدريب الأفضل للمسؤولين عن تلقي الشكاوى، وتوفير سبل ومؤسسات تقديم الدعم القانوني والفني والعاطفي المجاني.

وبالرغم من أن 50٪ على الأقل من المشاركات رأين لمنصات التواصل دوراً مفيدًا - الا انهن اعتبرنها في الموقع الأخير من حيث التأثير ايجابياً في مكافحة العنف الرقمي. كما كان من المثير للاهتمام ملاحظة أن 32٪ من المشاركات لم يكن لديهن المعرفة التقنية بالقدرات الاشرافية لتلك المنصات ومسؤولياتها تجاه المحتوى الضار. ومع ذلك فمن بين 68٪ منهن، أفادت 37٪ أن المنصات كانت إما غير مفيدة أو أن تجربتهن معها كانت سيئة للغاية. وبالمقابل، أفادت 26٪ أن تجاربهن في إبلاغ المنصات عن محتوى ضار كانت مفيدة أو مفيدة جدًا. وباستقراء تلك النتائج يتبين أن هناك فرصاً تدريبية تقنية واعدة أمام الـ 32٪ اللواتي لم يعرفن شيئاً عن القدرات الاشرافية للمنصات، وفرصة لتحسين خدمات تلك المنصات أيضاً استجابة لدعوة 26٪ ممن أبلغوا عن سوء تجربتهم معها.

خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات العامة لمعالجة مشكلة العنف الرقمي ضد المرأة في السودان كما يلي:

1- تطوير حملات توعية بهذا الخصوص، لتثقيف السودانيين حول أضرار العنف الرقمي ضد المرأة وتعزيز احترام حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

2- سن تشريعات شاملة تتناول العنف الرقمي ضد المرأة بما في ذلك الأحكام التي تجرّم التسلط عبر الإنترنت باستخدام المواد الإباحية وكل الأشكال الأخرى المستخدمة للإساءة عبر الإنترنت.

3- إنشاء مؤسسات متخصصة، مثل الخطوط الساخنة أو مراكز الدعم، لتقديم المساعدة القانونية والاستشارات النفسية وغيرها من أشكال الدعم لضحايا العنف عبر الإنترنت.

4- توفير برامج التدريب وبناء القدرات لمسؤولي إنفاذ القانون والمدعين العامين والقضاة لمساعدتهم على التحقيق الفعال في قضايا العنف الرقمي ضد المرأة ومقاضاة مرتكبيها.

5- دمج حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في الإصلاحات الدستورية في البلاد بما يضمن حماية حقوق المرأة في المجال الرقمي.

مقدمة

يطمح البند الخامس للتنمية المستدامة إلى تمكين جميع النساء والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين.[10] من أجل دعم تمكين المرأة يدعو الهدف 5 ب من البند الخامس إلى ضرورة تقوية[1] استخدام التقنيات التمكينية، لا سيما تقنيات المعلومات والاتصالات. ومع ذلك، هناك عدد من العقبات التي تمنع النساء في شرق إفريقيا من استخدام التكنولوجيا الرقمية. عقبات تعكس في كثير من الأحيان العوائق والقيود التي تعاني منها المرأة في العالم الحقيقي؛ سواء المتعلقة بالوصول إلى فرص التعليم والتوظيف أو المشاركة المدنية، أو المتعلقة منها بوصمة العار التي تلصق بالمرأة خلال سعيها لنيل حريتها في التعبير أو عن رأيها او نشاطها الاجتماعي الهادف لتحقيق التوازن المفقود بين الجنسين.

في السودان، كان هناك ما لا يقل عن 14 مليون مستخدم للإنترنت في يناير 2022، بمعدل انتشار للإنترنت بنسبة 31٪ من إجمالي السكان. بالنظر إلى أن 4.34 ٪ من سكان البلاد البالغ عددهم 5.45 مليون نسمة هم في سن 12 عامًا وما دون و 8.3 ٪ فوق 65 عامًا هذا يعني أن 8.61 ٪ فقط من السكان (حوالي 28 مليون) هم المستخدمين الرئيسيين للانترنت، خاصة بعد أن باتت الهواتف المحمولة هي الوسيلة الأكثر انتشاراً - وبنسبة 78٪ من التواصل عبر الشبكة الإلكترونية في البلاد.[11]

هذا يعني أن نصف السكان الذين يُتوقع أن يكون لديهم امكانية التواصل بالإنترنت يستطيعون ذلك بالفعل.

يعتبر الفيس بوك هو أكثر منصات التواصل الاجتماعي شهرة في السودان يليه التويتر واليوتيوب، مع التنويه إلى أن الإنترنت في السودان مكلف برغم رداءة جودته،[12] وتسيطر عليه الحكومة. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك انقطاع الإنترنت في أعقاب انقلاب عسكري في أكتوبر 2021،[13] وحجب الواتساب والتيليجرام على بعض الشبكات السودانية. وفيما يتعلق بتطبيقات الاتصال والمراسلة، فإن الواتساب هو التطبيق الأكثر استخداماً - يليه خدمات الاتصال والمراسلة النظامية.[14]

بالرغم من أنه كان في الطريق لإرساء نظام ديمقراطي على أساس محادثات السلام[15] ومسودة الميثاق الدستوري الذي تم توقيعه في أغسطس 2019، يمر السودان حاليًا بنزاع مسلح. محادثات السلام التي فرضتها الاحتجاجات الشعبية على الأوضاع المعيشية الصعبة منذ عام 2018،[16] شاركت فيها الناشطات والصحفيات السودانيات على نطاق واسع[17]- ما يدل على تدشين حقبة جديدة للحركة النسائية في البلاد لدرجة أنه[18] أُطلق على الناشطة الشابة آلاء صلاح على الانترنت لقب رمز الثورة. وأخذت هي وقيادات نسوية أخرى على عاتقهن قيادة المشاركة العامة بطريقة غير مسبوقة. وقد تسبب هذا بدوره في رد فعل عنيف كبير خاصة من قبل القادة المحافظين الذين شعروا بالتهديد من التغييرات على المستوى السياسي والثقافي أيضًا.

تصاعد العنف ضد المرأة منذ الانقلاب في أكتوبر / تشرين الأول 2021، وخاصة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان،[19] حيث استخدم الجيش نقاط كونهن نساء ضدهن. وكان هناك بلاغات عديدة عن حوادث الاغتصاب والتحرش الجنسي وأنواع أخرى من العنف القائم على النوع الاجتماعي. انتقل هذا العنف إلى الإنترنت حيث وجدت الكثير من الناشطات أنفسهن يواجهن حملات تشويه شرسة.

كانت هناك محاولات من قبل المجتمع المدني للرد مثل مبادرة فيسبوك انبوكسات Inboxat التي حثّت النساء على التقاط صورة شاشة لرسائل الإساءات التي يتلقينها بالخاص ونشرها للآخرين لفضح المعتدي وتحذير الآخرين من الحساب الذي جاءت منه رسائل العنف. كذلك تم إنشاء مبادرة مماثلة على تويتر في السودان تحت اسم #افضحي_متحرش. ومع ذلك، أثيرت أسئلة حول ما إذا كانت ردود الأفعال تلك تنتهك حرية التعبير أو قوانين الخصوصية وما إذا كان يمكن أن تخلق رد فعل أعنف على كل

10. United Nations Department of Economic and Social Affairs. (n.d.). Sustainable Development Goal 5. Retrieved from https://sustainabledevelopment.un.org/sdg5.
11. Datareportal. (2022). Digital 2022: Sudan. Retrieved from https://datareportal.com/reports/digital-2022-sudan
12. https://gs.statcounter.com/social-media-stats/all/sudan
13. Reuters. (2021, November 9). Court orders restoration of Sudan internet access. Retrieved from https://www.reuters.com/world/africa/court-orders-restoration-sudan-internet-access-2021-11-09/
14. Khattab Hamad, tweet on 18 November 2021. Available at https://twitter.com/ga800l/status/1461354300995604489
15. Reeves, E. (2019, August 6). Sudan: Draft Constitutional Charter for the 2019 Transitional Period. Retrieved from https://sudanreeves.org/2019/08/06/sudan-draft-constitutional-charter-for-the-2019-transitional-period/
16. Al Jazeera. (2018, December 20). Protests over rising prices spread in Sudan's Khartoum. Retrieved from https://www.aljazeera.com/news/2018/12/protests-rising-prices-spread-sudan-khartoum-181220132130661.html
17. Pramanik, A. (2019, May 15). A Women's Revolution in Sudan. McGill International Review. Retrieved from https://www.mironline.ca/a-womens-revolution-in-sudan/
18. Hamdan, A. (2019). Sudanese Women's Revolution for Freedom, Dignity, and Justice Continues. CMI Brief, 18(7). Retrieved from https://www.cmi.no/publications/7355-sudanese-womens-revolution-for-freedom-dignity-and-justice-continues
19. International Service for Human Rights. (2020, September 23). Sudan: Stop escalation of violence against women. Retrieved from https://ishr.ch/latest-updates/sudan-stop-escalation-of-violence-against-women

من يسعين لعلاج هذا العنف بأنفسهن.

استمرت دائرة العنف والتحريض عليه على الإنترنت مما تسبب في زيادة العنف ايضاً في العالم الحقيقي ضد النساء، وبصور شتى، على سبيل المثال - تسبب التحريض عبر الإنترنت الى دفع المتطرفين لمهاجمة النساء خلال التعامل اليومي،[20] وكان المثال الأوضح على ذلك هو حملة الجلد، بعد ان بدأ بعض السودانيين المتعصبين بتوزيع السياط على آخرين مطالبينهم بجلد نسائهم، إجبارهن على الخضوع، فالجلد لا يزال ممارسة قانونية ضد النساء بسبب ما يسمى بالتبرج[21] وعدم الاحتشام. وقد شجعت على ذلك دعوة زعيم ديني على فيسبوك وصفحات مخصصة .للتحريض ضد الناشطات النسويات، كما سيظهر في دراسات الحالة لاحقاً

بشكل عام، لا يعالج القانون الحالي الصور العديدة من العنف الرقمي مثل المواد الإباحية الانتقامية، والتصيد، والتهديدات، فضلاً عن الافتقار إلى قنوات إبلاغ مناسبة داخل البلد، مما يزيد من احتمالية تعرض الضحايا للخطر لاجبارهن على عدم الاتصال بالإنترنت أو ممارسة الرقابة الذاتية.

إن الافتقار إلى إجراءات الإبلاغ الرسمية وثقافة الصمت، من بين قيود أخرى - تُصعّب من عملية تحديد وتصنيف تلك التهديدات والهجمات السيبرانية. ومع ذلك ، كانت هناك حالات عديدة من الإساءة والمضايقات عبر الإنترنت تم توثيقها. وذلك بالرغم من أن استمرار وقوع أعمال العنف تلك لا يترك للضحايا إلا خيارات محدودة لاتخاذ إجراءات قانونية أو طلب تعويضات. بالإضافة إلى ذلك، لا تعرف الكثير من النساء حقوقهن على الإنترنت والموارد المتاحة لحماية أنفسهن. وبالتالي تجد النساء في البلدان الأفريقية، بما في ذلك السودان، أنفسهن مجبرات على مغادرة المنصات الرقمية لتجنب تحولها الى ضحية.[22]

على الرغم من أن الحكومة السودانية وضعت الإطار الاستراتيجي الوطني لحماية الأطفال والشباب[23] عبر الإنترنت في ديسمبر 2016، إلا أنخطة عملها للفترة 2018-2020 فشلت في حماية النساء من مختلف أشكال العنف الرقمي.[24] وبالمثل - أيضاً فقد نجح قانون الجرائم لإلكترونية لعام 2007، وقانون جرائم تقنية المعلومات لعام 2018،[25] والتعديلات التي أُجريت عام 2018 على قانون المعلومات في توفير إطارًا قانونيًا يمكن استخدامه لحماية النساء عبر الإنترنت - لكن النظام القانوني بعيد عن أن يكون مناسبًا بسبب العقوبات الضعيفة والصياغات الغامضة، وقلة الوعي في النظام القضائي المتأثر بالمعايير الثقافية المحافظة.

تظهر الأبحاث الحالية حول العنف الرقمي ضد النساء في السودان أن المشكلة ليست قانونية، بل هي اجتماعية ثقافية. نفذ مركز الخاتم عدلان مشروعًا بعنوان "استخدام العنف وتعبئة القلق: قمع النشاط النسوي عبر الإنترنت" وهو المشروع[26] الذي نتج عنه حملة : "حرب الاسكرين شوت" ، وهي واحدة من الأوراق البحثية القليلة جدًا حول العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي في السودان. وجد هذا البحث أنه على الرغم من أن الإنترنت يوفر فرصًا رائعة للنساء مثل منصات المناصرة للناشطات وأسواق سيدات الأعمال، الا انه أصبح في الوقت نفسه أيضًا معاديًا للغاية ضد النساء ويخترق خصوصيتهن ويعرضهن للخطر. "في السنوات الأخيرة، انتقلت الحرب على النساء التي شُنت في المجالين العام والخاص من خلال إطار قانوني تمييزي وتطبيع ثقافة معادية للمرأة، إلى صفحات الفيسبوك ووسائل الإعلام الأخرى." [27]

في عام 2021 صدر تقييم نوعي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في السودان تحت عنوان "أصوات من السودان 2020" من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان بالشراكة مع وحدة مكافحة العنف ضد النساء والأطفال في السودان - وأشار الى أن العنف الأسري ضد المرأة لا يعتبر انتهاكًا خطيرًا لحقوق المرأة. كذلك، وبالمقارنة فالعنف الرقمي بموجب ذلك أقل أهمية.[28]

20. Bryant, L. (2021, May 7). Sudan's women flogged in public by young men inspired by violent social media campaign. The National. Retrieved from https://www.thenationalnews.com/mena/sudan-s-women-flogged-in-public-by-young-men-inspired-by-violent-social-media-campaign-1.1215635
21/ The Arab Weekly. (2019, September 22). Sudanese women can still be whipped for wearing pants. Retrieved from https://thearabweekly.com/sudanese-women-can-still-be-whipped-wearing-pants
22. Collins, M., & Mwesiga, E. C. (2020). In search of safe space online: Research summary. Collaboration on International ICT Policy for East and Southern Africa (CIPESA). Retrieved from https://cipesa.org/2020/03/in-search-of-safe-space-online-research-summary/
23. Government of Sudan. (n.d.). Sudan Computer and Internet Penetration National Strategy. Retrieved from http://www.cert.sd/pdf/legislation/Sudan_COP_National_Strategy.pdf
24. United Nations Office on Drugs and Crime. (2007). Cybercrime Act, 2007. https://www.unodc.org/res/cld/document/sdn/2007/cybercrime_act_2007_html/Sudan_Cybercrime_Act_2007_EN.pdf
25. Mansour, M. (2020, August 24). Do New Sudanese Laws Regulate Digital Space or Limit Freedom of Expression? SMEX. https://smex.org/do-new-sudanese-laws-regulate-digital-space-or-limit-freedom-of-expression/
26. KACE Sudan. (n.d.). Cyberbullying for Women Activists in Sudan. KACE Sudan. https://www.kacesudan.org/cyberbullying-fo-women-activists-in-sudan/
27. KACE Sudan. (n.d.). Cyberbullying for Women Activists in Sudan. KACE Sudan. https://www.kacesudan.org/cyberbullying-fo-women-activists-in-sudan/
28. Suliman, N., Osman, N., Ali, N., Ahmed, O., Eldaw, M., & Ahmed, N. (2020). Voices from Sudan 2020: A Qualitative Assessment of Gender-Based Violence in Sudan. Center for Strategic Studies - Sudan. Retrieved from https://csf-sudan.org/library/voices-from-sudan-2020-a-qualitative-assessment-of-gender-based-violence-in-sudan

أسئلة البحث

يهدف البحث الحالي إلى إيجاد إجابات للأسئلة الرئيسية التالية:

1. إلى أي مدى تتعرض النساء للعنف الرقمي ضد المرأة في السودان؟
2. ما هي أكثر أشكال العنف الرقمي الأكثر شيوعاً؟
3. ما هي القوى الدافعة وراء انتشار الظاهرة؟
4. ما هي ردود فعل النساء على حوادث العنف الرقمي ضد المرأة؟
5. ما هي تأثيرات هذا العنف على النساء وما هي أنظمة الدعم المتاحة لهن؟
6. ما هي الحلول التي يمكن للمرأة الوصول إليها للحد من العنف الرقمي ضد المرأة وحمايتها؟
7. ما هي التوصيات العملية والاستراتيجية اللازمة لتعزيز بيئة آمنة على الإنترنت للنساء والفتيات؟

المنهجية البحثية

يعتمد هذا البحث على عدد من أدوات جمع البيانات المختلفة لتوفير فهم شامل للعنف الرقمي ضد المرأة في السودان. يتضمن بحثًا مكتبيًا لفهم السياق المحلي لقضايا النوع الاجتماعي في السودان بشكل عام، مع مراعاة السياقات القانونية والاجتماعية والسياسية. ثم تم تضييق التركيز على استكشاف العنف الرقمي ضد المرأة عن طريق فحص الأدبيات الموجودة حول هذه القضية والتصورات والاتجاهات والإحصاءات.

بالنسبة للبيانات الأولية، تهدف الدراسة إلى جمع رؤى مباشرة من النساء السودانيات فيما يتعلق بقضية العنف الرقمي ضد المرأة. لذلك فقد تم استخدام نهجًا متعدد الأساليب مع البيانات الكمية الناتجة عن مسح 83 امرأة تعيش في السودان. واستكملت بمقابلات نوعية متعمقة مع 10 خبيرات من خلفيات متنوعة مثل السياسة والإعلام والفن والنشاط والمجتمع المدني. والغرض من ذلك هو الحصول على إفادات مباشرة ووجهات نظر الخبراء للتعمق في طبيعة وأسباب وعواقب العنف الرقمي ضد المرأة في السودان.

كان الاستطلاع إلكترونيًا ومجهول الهوية، لكنه أعطى المستجيبات خيار مشاركة تفاصيلهم إذا وافقوا على إجراء مقابلة معهم. تم جمع البيانات من الاستطلاعات من ديسمبر حتى منتصف فبراير وتضمنت 26 سؤالًا باللغة العربية، معظمها أسئلة متعددة الخيارات وبعض الأسئلة المفتوحة. تم تقسيمها بشكل أساسي إلى ثلاثة أجزاء: السلوك والممارسات عبر الإنترنت؛ جوانب العنف الرقمي ضد النساء بما في ذلك النوع والتكرار والمنصة والجناة ورد الفعل؛ التأثير والدعم والحلول.

بنيت المقابلات على نفس هيكل الاستطلاعات وذهبت بشكل أعمق لتعكس نتائج الاستطلاعات، ومقارنة البيانات وتحديد الحلول من خلال انعكاس أصحاب المصلحة أنفسهم. من خلال النقاش مع النساء من مختلف المجالات والخلفيات، تسعى الدراسة إلى تقديم نظرة شاملة للقضية والتحقق من صحة النتائج الحالية من الأدبيات والدراسات الاستقصائية مع الكشف عن رؤى جديدة. تلقي خبرات المشاركات ووجهات نظرهم الضوء على انتشار وتأثير العنف الرقمي ضد المرأة في السودان، واستكشاف كيفية ردة فعل النساء لمثل هذا العنف، وفهم ما إذا كانوا يطلبن المساعدة. علاوة على ذلك ، طُلب من المستجيبات مشاركة توصياتهم بشأن معالجة العنف الرقمي ضد المرأة في السودان وسبل مكافحته.

توفر نتائج الدراسة فهماً أعمق لديناميات العنف الرقمي ضد المرأة في السودان، مع تسليط الضوء على مختلف مظاهره وعواقبه. توفر الإفادات المباشرة ووجهات نظر الخبيرات التي تم الحصول عليها من خلال المقابلات والاستطلاعات رؤى قيمة يمكن أن تسهم في الجهود الرامية إلى منع العنف الرقمي ضد المرأة ومعالجته. إن توصيات الدراسة المستندة إلى وجهات نظر وخبرات المبحوثات، قد تكون مفيدة لاستراتيجيات وسياسات مكافحة العنف الأسري والعنف ضد المرأة في السودان.

نتائج البحث

بالنسبة للبيانات الأولية، شملت الدراسة خليط من المعلومات الاستقصائية من البيانات المختلفة المستقاة من 83 استمارة بحثية للنساء السودانيات، تم استكمالها بمقابلات نوعية متعمقة مع عشر خبيرات. تم جمع البيانات رقمياً قبل توجيهها للنساء اللواتي يعشن في السودان.

قرابة 60٪ من المشاركات كن عازبات و 32٪ متزوجات، والباقي إما مطلقات أو أرامل. غالبية المشاركات كن شابات حيث أن 48٪ منهن تتراوح أعمارهن بين 18 و 29 عامًا، و 45٪ منهن تتراوح اعمارهن بين 30 و 49 عامًا و 7٪ فقط 50 عامًا أو أكبر.

لعيّنة المستجيبة كانت على درجة عالية من التعليم حيث 60٪ منهن حصلن على شهادة جامعية و38٪ منهن يحملن شهادات عليا - كذلك تباينت خلفياتهن المهنية بشكل كبير حيث يعمل كثيرات منهن في القطاع الخاص وينشطن ضمن منظمات المجتمع المدني وكذلك يعملن مع المنظمات الدولية. كان من المثير للاهتمام - وعلى غير المتوقع - أن 15٪ من المشاركات يعشن بمفردهن، ما يستوجب - ربما - إجراء مزيد من البحث لاكتشاف العلاقة المحتملة بين الاعتماد على الذات، والأذى الواقع على النساء على الانترنت وخارجه، وعلاقة ذلك أيضاً بتوفر- او عدم توفر - الدعم الذي تحصل عليه أو لا تحصله هؤلاء النساء بسبب ظروفهن المعيشية.

التعرض للعنف الرقمي: أين، ماذا ولماذا؟

بالسؤال حول التعرض للعنف الرقمي على أساس النوع الاجتماعي، أجابت 52٪ منهن بنعم بينما نفت 48٪ حدوث ذلك.

معظم المشاركات يستخدمن الهواتف الذكية الشخصية للتعامل مع الإنترنت، وكانت منصات فيس بوك وماسينجر وواتس اب والبريد الاليكتروني - هي المنصات المهيمنة على اتصالاتهن الرقمية. تبع ذلك منصات اجتماعات مثل زوم و مايكروسوفت تايمز والرسائل النصية والانستغرام واللينكدإن والتيليجرام.

تمثلت معظم أنشطة المشاركات في إعادة تدوير المحتوى، مثل إعادة النشر وكذلك نشر الصور ذات الطبيعة العامة والتعليقات العامة أو حتى مقاطع الفيديو. كان نشر المعلومات الشخصية أمرًا نادرًا، خاصة مقاطع الفيديو.

تحدث غالبية أعمال العنف الرقمي عبر منصة الفيسبوك، وكذلك الماسنجر، ما يعني ارتكاب تلك الأعمال على العام والخاص على السواء، وبعدهما يأتي هذا النوع من العنف عبر تطبيق الواتساب والرسائل النصية وبدرجة أقل على التويتر. فالمنصات الأخرى كانت أقل شهرة و / أو لم تتعرض للعنف ضد المرأة في السودان، والجناة لا يخافون من القبض عليهم، كما يتضح من استهدافهم المباشر للسيدات عبر الماسنجر و الواتساب والرسائل النصية، واستخدامهم لقنوات خاصة لعزلهم والاعتداء عليهم.

وكانت أكثر أنواع العنف شيوعًا هي التحرش، مثل الاتصالات المتكررة التي تتضمن محتوى جنسي، وغير مرغوب فيه مثل إرسال صور إباحية. من المثير للاهتمام ملاحظة شكوى العديد من المشاركات من التلاعب العاطفي والاستهداف من خلال شبكات المجموعات الإجتماعية والتصيد الاحتيالي. كذلك الشكوى من التعرض للترهيب والاعتداء بسبب أنوثتهن أو لمجرد كونهن نساء.

على سبيل المثال، احدى الحالات التي تم مقابلتها هي هاجر عدلان والتي تعمل صانعة محتوى شابة على الإنترنت تميل لمشاركة الصور الشخصية من حياتها. تقول "بحكم أنني شخصية منفتحة وأنشر صوري على وسائل التواصل الاجتماعي كثيرا ما أجد صور وأفلام إباحية داخل صفحتي علي الفيسبوك او هناك الكثير يطلب مني ممارسة الجنس مقابل مبلغ من المال بحكم أنني طالما اقوم بنشر صوري فأنا متاحة للكل [بحسب اعتقاد المنتهكين]."

تستخدم صوتها عبر الإنترنت للتحدث عن قضايا المرأة والتحرش، وتنشر انتقاداتها لبعض السلوكيات المجتمعية من خلال مقاطع الفيديو المصورة وتوصيل الرسائل من خلال الرسوم التوضيحية. تواجه هاجر هذا التصنيف أيضاً في العالم الحقيقي وتجد دائمًا مضايقات على الأرض من الشباب فقط لكونها لا ترتدي الحجاب. "العنف الذي أواجهه على الإنترنت وفي الحقيقة يجعلني أرغب فقط في مغادرة البلاد.. أريد العيش في مكان آخر حيث لا يتم الحكم عليّ بسبب كوني امرأة، وُيسمح لي بأن أكون ذاتي. الناس في السودان لا يؤمنون بالحريات ويعتقدون أن نشر شيء يخصك على حسابك الشخصي يمنحهم الحق في اهانتك والاساءة لك."

شملت هذه الدراسة حالة لشابة سودانية أخرى، هناء، تواجه تحديات مماثلة. تتذكر حادثة واحدة مؤخرًا كانت من خلال تعليقها على منشور رياضي في الفيسبوك حيث يشجع ويحفز الجميع على فقدان الوزن، كان تعليقها عن الدوافع التي تمكن من الالتزام بالرياضة مع اضافة تعليق ساخر عن عدم التزامها بالرياضة.

تلقت رسائل من رجل أُعجب بتعليقها في المنشور وأرسل لها رسائل غير لائقة حول المتعة مع المرأة الممتلئة. تقول هناء: "لم أرد على الرسائل، وحظرت صفحته على حسابي ولكن هذا النوع من الإساءات بات اتجاهاً سائداً وما زال يتكرر". وهي تتذكر كذلك أمراً مشابهًا حدث على الواتساب حيث أرسل لها شخص مجهول رسائل رومانسية من رقم لا تعرفه، وعندما طلبت معرفة الشخص الذي أرسلها وإلا ستحجب رقمه، أجاب أنه يفضل مشاركة الحب مع شخص غريب، فقامت بحظر الرقم. المثير للاهتمام أنه بالإمكان عبر التنسيق مع شركات الاتصالات معرفة هوية الشخص المؤذي والتبليغ عنه. لكن بحسب افادات الكثير من المشاركات في هذه الدراسة، شركات الاتصالات لا تتعاون مع مقدمات الشكوى ومراكز الشرطة تحيل عبء تحديد هوية المعتدي على الضحايا أنفسهن مما يدفعهن إلى عدم التبليغ.

التحرش عبر الهاتف اسلوب متعارف عليه تقع ضحايا له الشابات الصغيرات. تقول هناء أنها تتذكر أيام المدرسة الثانوية كيف كانت الطالبات يتلقين مكالمات في ساعات متأخرة من الليل حيث يُهمهم المتصل بكلمات جنسية بذيئة مثل ماذا ترتدين وكيف يمكنني امتاعك

جنسياً؟ الهمهمات الجنسية تستهدف اثارة الرغبة الجنسية لدى الشابات. تقول هناء "لو كنت رجلاً لما تعرضت لمثل هذا النوع من العنف، نحن نتعرض له لكون اغلبية الرجال في المجتمع ينظرون للنساء والفتيات السودانيات على انهن ضعيفات، وأن بإمكانهم فعل ما يريدون معهن."

كان من المثير للقلق اكتشاف أن 13٪ من النساء تلقين تهديدات متكررة بالأذى الجسدي بما في ذلك القتل والاغتصاب. أما الانتهاكات الأكثر شيوعًا فكانت ذات صلة فنية، مثل اختلاق المحتوى والقرصنة، أو الهجمات المنظمة التي تشمل تشويه السمعة - ما يعكس التنوع الذي ظهر بالعينة. أظهر التحليل الدقيق أيضاً أن النساء الناشطات كالصحفيات والمدافعات عن حقوق الإنسان يتعرضن لأعمال عنف أشد، وانها تتناسب مع تأثير النساء وتحديهن لفرض توازن بين الجنسين في البلاد.

تهاني عباس صحفية ومحامية وناشطة سودانية في مجال حقوق المرأة، تشارك في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على العنف الجنسي وتنسيق الدعم للضحايا من النساء من خلال العديد من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة اضطهاد المرأة. كما تقود مبادرات المصالحة وحملات المناصرة. تمكنت تهاني عباس من خلال عملها من تسليط الضوء على قضايا مثل قضية نورا حسين التي حُكم عليها بالإعدام قبل تخفيف عقوبتها إلى السجن ل 5 سنوات، كذلك تعمل تهاني حاليًا مع ضحايا الاغتصاب المرتكب خلال عمليات القمع الدموي في 3 يونيو 2019 في السودان.

تعرضت تهاني بسبب نشاطها للتهديد بالقتل وجرت محاولة اغتيال لها مع ناشطة أخرى، كما تم التشهير بها وبسمعتها ونشر صور ملفقة لها. وكما تقول "تم وضع صوري (على الانترنت) وإنني أدير شبكة دعارة مع اجانب وأقوم بتجنيد الفتيات وأخدعهن بقضايا مثل حقوق الإنسان ... وهكذا. فقمت بواسطة هيئة من المحامين بتقديم بلاغ لنيابة المعلوماتية وعند خروجي من النيابة تمت مطاردتي من قبل عربة تتبع للجيش وقامو بإرهابي ومحاولة فتح باب سيارتي والان هناك بلاغ مفتوح أيضا لكن لم نصل إلى نتيجة كعادة مثل هذه القضايا في السودان."

الارتباط يبدو واضحاً بين العنف الرقمي عبر الانترنت والعنف العادي، وان ذلك يتناسب مع تأثير النساء في أي من العالمين الحقيقي والافتراضي. ويُظهر البحث أن العديد من السودانيات يواجهن العنف القائم على النوع الاجتماعي في حياتهن الحقيقية وعلى الإنترنت أيضاً. ومع ذلك ، فإن تأثير العنف في كلا المجالين يقتصر فقط على اللواتي يهددن استمرار الأوضاع الراهنة على حالها - وكما أوضحت هاني عباس أن العنف الرقمي الموجه ضدها مرتبط بنشاطها على الأرض، وبسبب نشرها عن القضايا السياسية والنسوية والحقوقية ومراقبة حقوق الإنسان في البلد. ولهذا فقط تم نشر صورها وأُختلقت الأكاذيب بحقها على الإنترنت. وأوضحت تهاني أن السبب هو العقلية الذكورية والسلطة الأبوية التي تعترض النساء لكي يجبرونهن على الانحسار وأن لا يكون لهن صوت في المجال العام وأن هذه العقلية ذاتها تكون متواجدة علي الانترنت لذلك هي مورد نفس الأفكار.

نهلة يوسف محمد ناشطة ونسوية تم اعتقالها في عام 2016 بسبب نشاطها. "لقد نشرت منشورًا على الفيسبوك حول العصيان المدني في بداية الثورة، ففُتحت أبواب الجحيم بحقي - حيث تم اعتقالي وتجميد نشاط جمعيتي وصودرت جميع أصول وأموال المؤسسة، كما تم إختراق حسابي على الواتساب، وحُذفت صورتي الشخصية من ملفي الشخصي، وسرقت قائمة الاتصال الخاصة بي من هاتفي ووزعها شخص مجهول على مجموعات."

بسبب هذا الهجوم المنظم، مارست عائلة نهلة ضغوطًا شديدة عليها، وخاصة إخوتها وأطفالها. "حتى زوجي كان يتعرض للهجوم وتلقى منشورات على الفيسبوك تخبره أنه إذا لم يتمكن من السيطرة على زوجته (أنا) فسوف يقومون هم بالمهمة تلك من أجله!" وتضيف "حتى أولادي تعرضوا للاهانة في المدارس بسبب نشاطي وتم حلق شعر رأس ابني داخل الفصل مما جعله يكره المعلم والمدرسة بسبب منشور لي عن الفساد في المدارس."

في عام 2020، تعرضت نهلة للاعتداء أكثر من مرة والضرب بسبب نشاطها هذا، لكن ذلك لم يمنعها من الاستمرار في عملها مع اتخاذ المزيد من الاحتياطات، مثل استخدام أسماء مستعارة، كما اضطرت لتغيير جميع حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي لتكون آمنة على الإنترنت.

وتعتقد نهلة ان مايحدث لها يحدث لكونها امرأة، والا لما امتلك المخالفون تلك الجرأة في فعل ما فعلوه، وكما تقول "المجتمع ذكوري، يهيمن عليه الرجال، وهؤلاء لا يقبلون أن يكون للمرأة آراء سياسية أو المساهمة في الإدارات المدنية أو حمل السلاح أو أي دور سلطوي مؤثر." كذلك تعتقد نهلة أن سبب انتشار العنف الرقمي ضد المرأة في السودان، وخاصة على منصات التواصل الاجتماعي، هو قلة عدد النساء اللاتي يستخدمن الإنترنت، خاصة في المناطق الريفية بالولايات وعدم حصولهن على تدريب تقني كافي، بالإضافة إلى النظر الى أي امرأة تتحدث في الأمور العامة على الانترنت وتضع صورها أو فيديوهات خاصة بها أنها متبرجة ويهاجموها بإسم الدين."

يوضح الرسم البياني التالي تفاصيل الردود على الاستطلاع.

فيما يلي بعض الأمثلة من شهادات النساء :

- يحاول الرجال بدء علاقات رومانسية عبر الإنترنت ، لكن سرعان ما يتحول هذا إلى مكالمات مسيئة ومضايقة إذا لم تقبل المرأة مثل تلك المحاولات"
- "تعرضت للكثير من حالات العنف منها التهديد بالقتل والتهديد بخطف ابنائي والتشهير واساءة السمعة واستخدام صوري الشخصية في ترويج شائن."
- "لقد تم إختراق حسابي على الفيسبوك عدة مرات ، وتم إرسال رسائل غير لائقة على الماسنجر، وكان أخي يراقبني على الواتساب."
- "تعرضت للتهديد بالقتل والاغتصاب وايضا تعرضت لمحاولة اغتيال ولا زال البلاغ بطرف النيابة"
- تعرضت للعنف اللفظي و السب وتهديد ومضايقات كثيرة من قبل المجتمع الذكوري فقط لأني امرأة
- "إرسال صور إباحية عبر الواتساب"
- "وصلني على الخاص الكثير من التعليقات المسيئة والمحرجة، وأُرسلت رسائل إساءة لزوجي. وتتكرر محاولات القرصنة على حسابي بشكل مستمر"
- "لا أعتقد بأن هناك امرأة سودانية لم تتعرض لأي نوع من أنواع العنف واحدة من الأشياء التي أتعرض لها بشكل يومي مظهري الخارجي لأنني فتاة متوسطة الجمال وفقا لمعايير الجمال

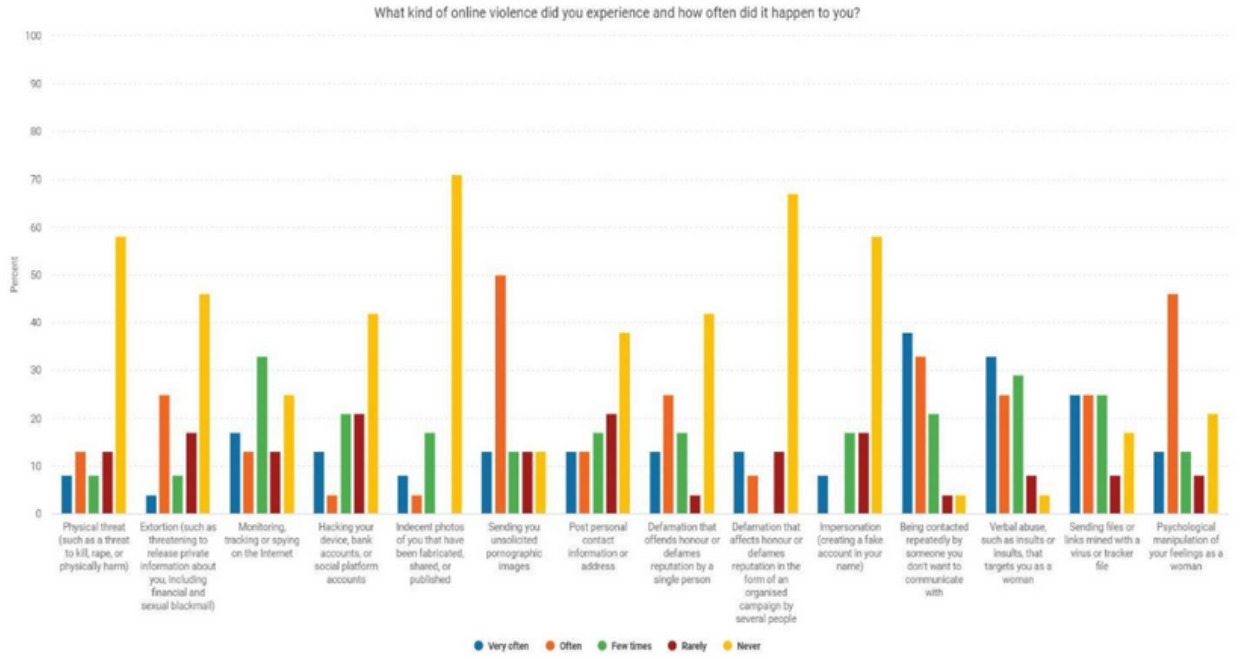

Figure 1: The forms of DVAW experienced by respondents in percentages.

المجتمعية فأنا فتاة سمراء اللون ونحيلة دائما ما أتعرض للعنف اللفظي والاستهتار"

- "كل يوم نتعرض للإساءة والسخرية عبر الإنترنت وخارجه، بقصد أو بدون، بل ونتعرض للإساءة من المقربين إلينا بحجة أن المرأة مجرد شيء لا يمكن أخذه على محمل الجد، والعديد العديد العديد من أشكال التمييز الأخرى تحدث فقط بسبب جنسنا".
- "تعرض للتحرش اللفظي الجنسي من خلال إرسال رسائل عبر ماسنجر، وبعض من التعليقات غير اللائقة على ردي في بعض المنشورات العامة وبعضهم كانوا يتواصلون معي بالماسنجر بعد تجاهلي التعليقات السيئة."
- تعرضت للتهديد والابتزاز عن طريق الانترنت و طلب مني مبلغ مالي كبير وانه يمتلك فديو فاضح لي قلت له قوم بنشر الفيديو فأنا اعرف انه لا يملك شيئا وأبلغت الشرطة
- "أتلقى مكالمات هاتفية مستمرة وتُرسل لي صور إباحية عبر WhatsApp ، وسباب وتشهير وردود وصور غير لائقة، ومحاولات لاختراق الحسابات ..."

أما بالنسبة لمصدر العنف والدافع وراءه، هناك قناعة عامة بأن معظم المخالفين مجهولون ويهاجمون في المنصات العامة، في حين أوضحت 36٪ من المشاركات على انهن يعرفن الجاني، وذكرت 66٪ أن العنف يأتي غالبًا عبر قنوات خاصة، ونادرًا ما يحدث من أحد الأقارب. وبينت قرابة 62٪ من الإجابات أن العنف يتم بدوافع ثقافية، وقالت 70٪ أنه كان بدافع ديني أيضًا - في حين ذكرت 48٪ إن عوامل سياسية كانت هي السبب في العنف.

ومن الأمثلة الحديثة على ذلك التهديد بالقتل الذي تلقته الصحفية صفاء الفحل في يناير 2023 عبر رسالة بريد إلكتروني، وذلك من فرد ينتمي إلى جماعة دينية سودانية. وبحسب شبكة الصحفيين السودانيين[29]، "ذكرت رسالة البريد الإلكتروني أن كتابات الصحفي في صحيفة الجريدة استهدفت المجاهدين وأنهم متحالفون مع قوى معادية للشريعة". ورداً على ذلك ، رفعت الفحل دعوى لدى نيابة جرائم المعلومات بتفاصيل التهديد الذي تلقته بالقضية رقم (365) ، ولكن لم يحدث أي شيء منذ ذلك الحين.

بالنسبة لجنس المعتدي، حددت 74٪ الجناة على أنهم ذكور و 22٪ ذكرن أن العنف يأتي من الرجال والنساء بنسب مئوية مماثلة، كما أن كثيرات علقن بأنهن في بعض الأحيان لم يستطعن معرفة جنس الجاني، أو ان الجناة لأنهم قد يكونوا استخدموا للتمويه جنسًا مختلفًا عن حقيقتهم.

هذا النوع من العنف موجه أكثر نحو النساء بسبب العادات والتقاليد وأيضًا بسبب نظرة المجتمع إلى المرأة على أنها أدنى وأضعف من الرجل، فوجود الرجال في قمة الهرم الاجتماعي منحهم القدرة على السيطرة على النساء في العالم الافتراضي والحقيقي على السواء، والتأكد من أن خوف النساء من الفضيحة أو اللوم سيمنعهن من مشاركة واعلام أفراد الأسرة أو الشرطة أو أي طرف آخر بتلك الافعال.

جميع المستجيبات للاستبيان وجميع ما تم مقابلتهن أفدن أن طبيعة وفداحة العنف الذي يتعرضن له على الإنترنت مرتبط ارتباطاً مباشراً بكونهن نساء، وإن كانت هناك تقاطعات أخرى مع عوامل مختلفة مثل النشاط السياسي والحقوقي، الخلفية الثقافية وغيرها. عندما سُئلت إحدى النساء اللاتي تم مقابلتهن وطلبت عدم الكشف عن هويتها عما إذا كانت ستواجه عنفًا رقميًا مشابهًا لو كانت رجلاً أجابت بالنفي، رغم اعترافها بأن الرجال أيضًا يتعرضون للعنف الرقمي ولكن ذلك ليس بسبب جنسهم "لأننا نعيش في مجتمع ذو عقلية ذكورية بحتة تحترم الرجال وتقدسهم وتؤمن بأن للرجل الحق في ممارسة جميع العادات بحكم كونه رجلًا فقط، وهذا لن يخرجه من الملة أو الدين، لكن هذا لا ينفي أن بعض الرجال يتعرضون للعنف أيضاً."

ردود فعل النساء والأثر الناتج عن العنف

يتباين رد فعل النساء تجاه العنف الرقمي تبايناً كبيرًا، ومع ذلك ، تظهر الاتجاهات أن النساء يملن إلى تجنب استخدام الأدوات المتاحة مثل تقديم التقارير إلى المنصات أو المسؤولين، ويفضلن تجاهل أو حظر الحساب، ويوضح الرسم البياني أدناه الصورة العامة لرد فعل المشاركات في العينة بحسب نوع الضرر.

29. Published on Facebook (META) https://www.facebook.com/photo.php?fbid=10230640691580441&set=a.2326421199450&type=3&theater

كان من المثير للاهتمام ملاحظة أن 60٪ من المشاركات ذكرن إن رد الفعل كان سيختلف ويصبح أكثر شجاعة وأكثر تصادمية لو عرفن هوية الجاني. وفيما يتعلق بالتوصيات الخاصة بمكافحة العنف الرقمي ضد المرأة، ذكرن أن فرص مكافحة العنف الرقمي ستزيد إذا سهلت السلطات على النساء الإبلاغ عن المعتدين وفضحهم.

ومع ذلك ، فالأمر ليس سهلاً كما يبدو - كما توضح الناشطة في مجال حقوق الإنسان ريم عباس والتي كانت ضحية لهجوم رقمي عنيف ومنظم - "حتى لو كنت تعرف من يقف وراء الاعتداء لن يكون هناك فرق إذا لم تدعمك السلطات ويدعمك النظام القانوني".

تعرضت ريم لاعتداء شرس عبر الإنترنت حيث كانت ضمن النساء اللاتي تم استهدافهن عبر صفحة على فيسبوك تحت اسم سودانيات ضد الحجاب في عام 2016 من أجل التشهير بعدد من الناشطات السودانيات من خلال نشر صورهن وتصريحات مزيفة باسمهن تنتقد الحجاب والقيم التقليدية السودانية، وقواعد اللباس المتعارف عليها للمرأة. لم تتم مقاضاة الشخص الذي يقف وراء الصفحة على الرغم من ورود عدة تقارير ضده. قالت ريم: "استخدمت الصفحة الثقافة السودانية المحافظة في تقليب الرأي العام ضدنا، بزعم أننا كنسويات ندمر الثقافة ونطالب بممارسات غير إسلامية، وبالتالي رُبط نشاطنا الحقوقي بالقيم السلبية." مثل هذا التكتيك لم يكن ليُستخدم أو يكون مفيدًا لو كانوا نشطاء من الذكور. وقد تمكنت ريم - فقط بسبب صلاتها بالمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، مثل فرونت لاين ديفندرز - من إغلاق الصفحة، لكن تلك الامكانية غير متاحة للكثيرين، وبقيت الصور المفبركة لها والأخريات منتشرة على الإنترنت وتم تداولها لأسابيع بسبب رد الفعل البطيء للفيس بوك.

تمثلت تداعيات العنف الرقمي في العالم الحقيقي كذلك في مثال آخر عندما شن أحد الشيوخ ذوي المتابعين الكثرة حملة ضد ريم وأخريات، واستخدم موقعه كإمام مسجد للتحريض على العنف ضدهن. "لسوء الحظ، كانت حملته ناجحة للأسف وحظيت باهتمام كبير، حيث كانت صفحته تحوي أكثر من 20 ألف متابع وتضمنت أكثر من 7000 تعليق بما في ذلك تهديدات بالقتل. تم نشر الأسماء الحقيقية، وأحيانًا التفاصيل الشخصية مثل عناويننا، ولم تتمكن الكثيرات منا بسبب ذلك مغادرة المنازل لأسابيع خوفًا على سلامتنا."

لسوء حظ ريم ، تكرر هذا مرة أخرى في عام 2018. وشُن هجوم آخر على فيسبوك ضدها وعلى إحدى الصحفيات، ونشروا الاسماء والصور، وادعى الجناة انهما ملحدتان واخلاقهما سيئة، وعلى الرغم من أن ريم رفعت دعوى قضائية ضد صفحة فيسبوك، إلا أن سلطات أمن المعلومات الرقمية أخبرتها أن تحديد الجاني مسؤوليتها هي، وحتى عندما استطاعت تحديد الجاني عبر علاقاتها الخاصة، لم تفعل السلطات شيئاً لكون الجاني يقيم في بلد آخر.

"بصفتنا ناشطات وصحفيات في السودان سئمنا جدًا من الاضطرار إلى الحرب اليومية لمجرد الاستمرار في نشاطنا. لقد أصبح من الصعب أن تفعل كل شيء بمفردك، وخوض العديد من المعارك على جبهات عديدة، لذلك قررت أخذ قسط من الراحة والتركيز على عائلتي وصحتي النفسية لفترة من الوقت."

وبالمثل، على الرغم من أنها لم تكن ناشطة نسوية أو حقوقية، قالت شابة سودانية، طلبت عدم الكشف عن هويتها، تعمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات في شركة خاصة إن شخصًا تعرفه اقترب منها عبر الإنترنت وهددها بنشر مقطع فيديو فاضح لها إذا لم تقابله في مكان معين. رفضت لأنها علمت أنه ينوي التحرش بها. كان يرسل لي رسائل نصية عبر الواتساب والفيسبوك. ولكنها طلبت منه التوقف عن ذلك، وأبلغت الشرطة، و"بعد أن علم أنني أبلغت الشرطة ، اختفى لفترة. مع ذلك، عاد بعد بضعة أشهر برقم جديد وحاول التلاعب بي عاطفياً مجدداً لكنني حظرته مرة أخرى." هذا يدل على أن بعض المعتدين من الذكور لا يهابون ان يتم اكتشاف هويتهم ولذا يتجرأون بالتواصل المباشر ولا يعتقدون أن إبلاغ الشرطة سيؤثر عليهم وبالتالي لا يعتبرونه رادعاً حقيقياً.

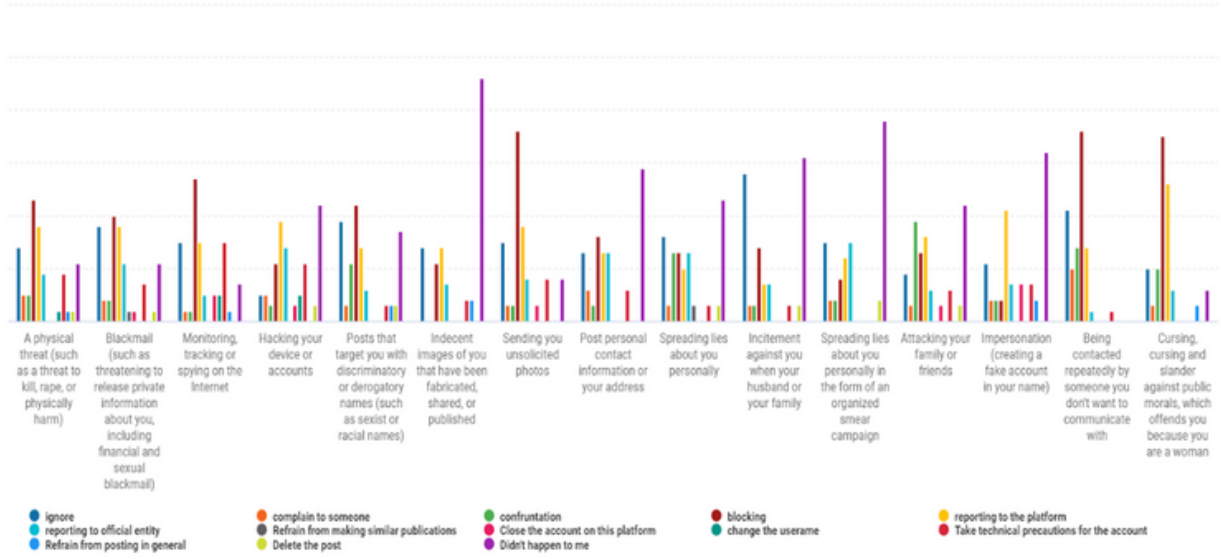

Figure 2: A breakdown summary of the respondents' reactions to their DVAW experiences in percentages

digitalarabia.network

تقول هذه الشابة أن البيئة السامة السائدة في العالم الافتراضي عبر الإنترنت هي انعكاس طبيعي للمحيط المريض في العالم الحقيقي، ما أجبرها على ممارسة حياتها على نحو أكثر عزلة. حيث تقول "تعرضت للمضايقات في المواصلات والعمل وأماكن أخرى كثيرة، الى حد انني رفضت العمل بدوام كامل وقررت العمل بشكل مستقل على الإنترنت."

يوضح الرسم البياني أدناه تأثير العنف الرقمي على النساء ومستوى الضرر الذي يلحق بهن.

يتضح من الرسم البياني أدناه أن الأضرار الأكثر شيوعًا كانت مرتبطة بتغيير السلوك عبر الإنترنت. يتفق هذا مع الأدبيات المتوفرة التي تقول إن العنف الرقمي ضد المرأة طارد للنساء من المجال الافتراضي ويجعلهن أكثر ترددًا في الانخراط والتعبير عن أنفسهن عبر الانترنت لأنه يحوّل الإنترنت الى بيئة معادية للنساء. وهذا ما تدلل عليه الإفادات عبر المقابلات كذلك. فالنساء أصبحن حذرات للغاية في العالم الافتراضي، وتغيرت الطريقة التي يعبرن بها عن أنفسهن. كما تبين النتائج بالنسبة للضرر الناتج عن العنف الرقمي ضد النساء في السودان أن أضرارًا جسيمة اصابت الصحة الجسدية للنساء إلى جانب إصابتهن بالاكتئاب، والعزلة في الحياة الواقعية، إلى جانب ما يُمارس عليهن من ضغوط اسرية أو في محيط العمل.

الدعم والحلول

شملت هذه الدراسة شبكات ووسائل الدعم المتوفرة لدى النساء سواء على الصعيد الشخصي أو الرسمي. وقد تبين أن وعي النساء في السودان بحقوقهن كضحايا للجرائم الرقمية في إطار القانون كان على مستوى متقدم مقارنة بمعرفتهن بالخدمات الأخرى المتاحة مثل الخدمات التقنية أو النفسية. كذلك كون النساء على دراية بوجود خدمة معينة لا يعني أنهن سيقمن بالاستفادة منها حيث تشير البيانات الواردة في الرسم البياني إلى وجود فجوة بين معرفة وجود خدمة أو أداة ما وبين استخدامها الفعلي.

فيما يتعلق بالدعم، أفادت 90٪ من المستجيبات بأنهن لا يعرفن أي من مقدمي الدعم الفني أو النفسي. ما يقرب من 60٪ قلن الشيء نفسه بالنسبة للدعم القانوني. ومع ذلك، فيما يتعلق بوعيهم بحقوقهم القانونية والجهات الرسمية التي يتعين عليهم الإبلاغ عنها، كانت النسب أعلى (58٪) ، بل إن بعضهم استخدم الخدمات (42٪) منها 26٪ أفادوا أنها كانت مفيدة أو مفيدة للغاية و16 أفاد٪ أن تجربتهم كانت سيئة للغاية.

تشير هذه النتيجة إلى أنه على الرغم من وعي النساء بحقوقهن إلا أن هناك حاجة لمزيد من مبادرات التثقيف والتوعية فيما يتعلق بتوافر الخدمات والأدوات التي يمكن أن تدعمهن كضحايا للجرائم الرقمية. يمكن أن تساعد هذه الجهود في سد الفجوة بين المعرفة والاستخدام، مما يضمن حصول النساء على الدعم اللازم لحماية أنفسهن من الجرائم الرقمية.

وعلى نفس النهج تطالب نهلة بتدريب أفضل للنساء في مجال الحماية الرقمية، وخاصة الناشطات اللواتي يحتجن لحماية أنفسهن لأنهن عرضة للقرصنة. كما طالبت نهلة بتحسين الوعي وتغيير العادات والتقاليد، خاصة العادات الذكورية التي تمنع المرأة السودانية من نشر الصور أو مقاطع الفيديو الخاصة بها على صفحاتها الخاصة. "صحيح أنني اضطررت لتغيير مكان عملي وعنوان منزلي وأصبت بالاكتئاب لبعض الوقت، لكن بشكل عام، أصبحت حريصة للغاية فيما يتعلق بما أنشره على الإنترنت وغيرت حساباتي باستخدام أسماء مستعارة خاصة بعد الضغط على من قبل عائلتي لكن في النهاية أصبحت اكثر حرص وقوه وثبات وتحمل مسئولية أن أثبت أن النساء قادرات."

وفي نفس الوقت، تظهر الردود بوضوح عدم الثقة في مؤسسات الدولة فيما يتعلق بدعم النساء اللواتي يواجهن العنف الرقمي. وتؤكد المقابلات هذه النتيجة موضحة أن المسؤولين عن حماية المرأة يتأثرون بالأعراف الأبوية والثقافية التي تسببت في هذا العنف في المقام الأول. لذلك كانت هناك نسبة كبيرة من النساء يعرفن الخدمة القانونية أو الرسمية ويفضلن عدم استخدامها.

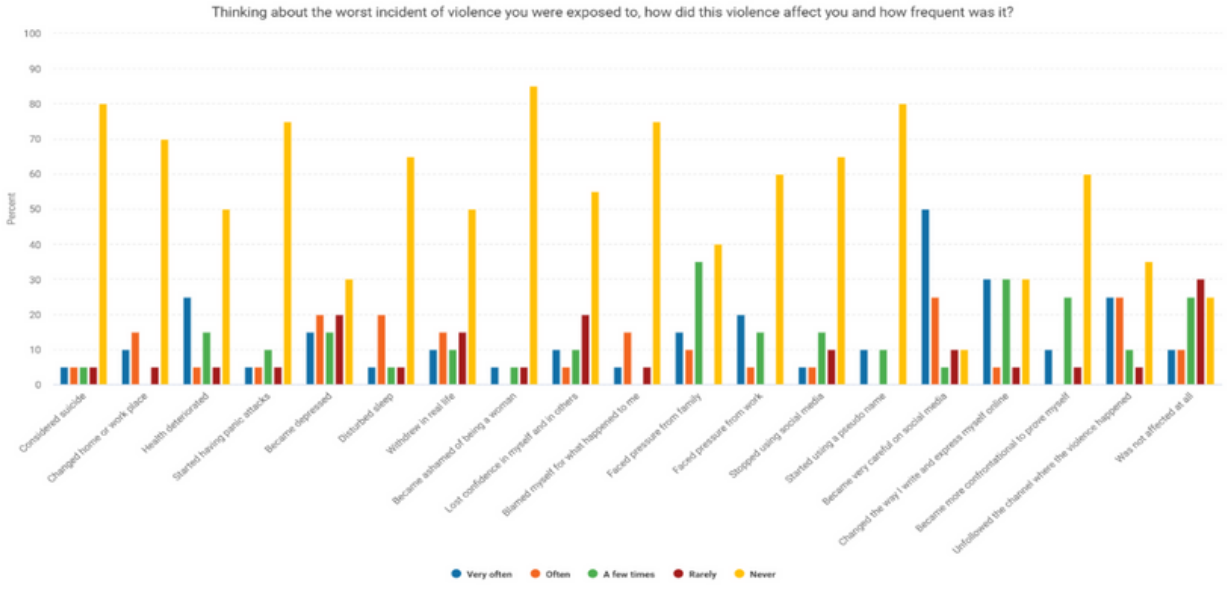

Figure 3: The harmful effects experienced after DVAW in percentages.

ومع ذلك، لم يكن هذا هو الحال من حيث الخدمات المقدمة من قبل الآخرين أو في مجالات أخرى مثل الدعم النفسي، والدعم الفني والآليات المتعلقة بالمنصة. فاللواتي علمن بوجود مثل هذه الخدمات استخدمنها - ما يشير إلى الحاجة الواضحة للعمل الإيجابي لتحفيز الرغبة في استخدام مثل هذه الخدمات في حالة توفرها.

إيلاف نصر الدين هي مدافعة عن حقوق المرأة وهي المؤسس المشارك والمستشار الاستراتيجي لـ آمنة AMNA، وهي منظمة تدافع عن إنهاء العنف ضد المرأة في السودان. كما أنها ناشطة في مجال حقوق الإنسان وبناء السلام والعدالة الاجتماعية والتنمية مع التركيز بشكل خاص على القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي. تقول أنه من خلال البحث وجدت المنظمة أن العنف الرقمي المنتشر في السودان هو انعكاس للعنف ضد المرأة في الحياة الواقعية. وهذا هو سبب مشاركتها في تأسيس آمنة في عام 2017 لتقديم المساعدة للنساء المحتاجات للدعم.

تضيف إيلاف أن القوانين لا تحمي المرأة في السودان من العنف الرقمي، ولا يتضمن القانون إجراءات وقائية من الجرائم الرقمية المتعلقة بالشرف أو التحرش الجنسي، والضرر الذي يكون قد وقع بالفعل. حتى إذا تمت معاقبة الجاني فمن منظور اجتماعي تضررت سمعة الضحية بالفعل وباتت تحت ضغط اجتماعي هائل. "حتى بالنسبة للجرائم الرقمية التي لا تتعلق بالشرف، فإن الضرر العاطفي يحدث ولا يتعامل القانون مع هذا. وهذا هو سبب حاجتنا لمنظمات مجتمع مدني لدعم المرأة خاصة من الناحية النفسية."

تتفق هذه النتيجة مع شبيهتها الأخرى المتعلقة بعدم تلقي الضحايا الكثير من الدعم حيث تفيد النتائج بأن أكثر الدعم يأتي من المحيط الشخصي إذا تتلقى النساء في كثير جداً (47٪) وكثيراً (37٪) دعمًا من صديقاتهن وبدرجة أقل قليلاً من النساء في عائلاتهم (كثيراً جدا بنسبة 32٪ وكثيراً 21٪).

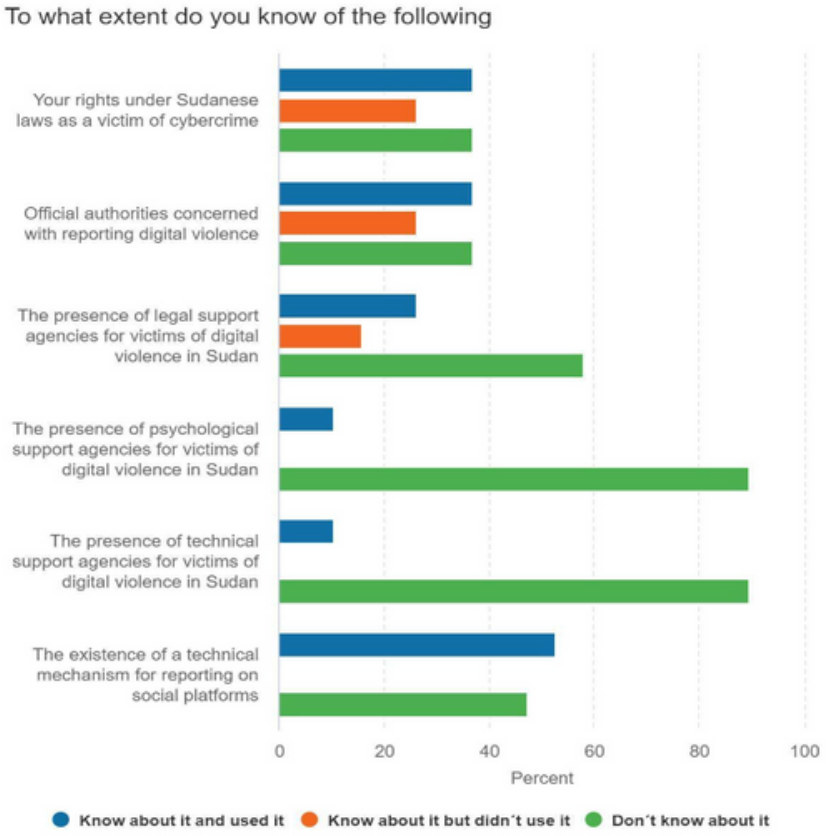

Figure 4: A summary of the awareness of the existence of and use of various support mechanisms to survivors of DVAW in Sudan in percentages.

"في السودان، لا يوجد الكثير من مقدمي الخدمات للضحايا، وقدرتنا محدودة على تلبية احتياجاتهن. في بعض الأحيان نحاول إيجاد إجراءات قانونية ولكن الهيئات الحكومية المعنية بهذه القضايا لا تتفاعل، ونجد انفسنا في موقف محبط للغاية." وفقًا لإيلاف، هناك عامل آخر يؤثر بعمق في العمل وهو وصمة العار الاجتماعية التي تأتي بسبب جهود مكافحة هذا العنف، وبسبب القيم التي يؤمنون بها. وأوضحت: "فصورتك كناشطة نسوية في السودان أو ناشطة في مجال حقوق المرأة يتضمن الكثير من الدلالات السلبية."

من ناحية أخرى تبين الأغلبية إنهن لم يتلقين أبدًا دعمًا من مقدمي خدمات الصحة النفسية (79٪)، أو الجهات الرسمية عند طلب الدعم منها (74٪)، أو منظمات المجتمع المدني (74٪)، أو المنصة التي حدث فيها العنف (53٪) أومن مزودي الدعم الفني (53٪). وكانت النتيجة المقلقة أن 37٪ من النساء اللواتي يحتجن للمساعدة لم يعرفن أين يجدنها.

وفيما يتعلق بتقييم الدعم المقدم، ذكرت 15٪ منهن إن الخدمة التي تقدمها الجهات الرسمية كانت سيئة للغاية مقارنة بـ 10٪ ذكرن إنها مفيدة للغاية و15٪ قلن إنها مفيدة نسبيًا. ما يشير إلى أن مشكلة الجهات الرسمية ليست فقط مشكلة إدراك لطبيعة العنف بل ايضاً مشكلة جودة الخدمة التي يجب أن تقدم. هذا يمثل فرصة في حد ذاتها لأنه يمكن أن يحصل تحسن كبير في الدعم عبر التدريب والتوعية لمقدمي الخدمة. من جهة أخرى، أكثر من 20٪ من النساء استخدمن الخدمات القانونية ووجدنها فعالة للغاية، ولكن كانت التجربة مع المنصات الرقمية نفسها سلبية في الغالب بنسبة 37٪ باعتبارها سيئة أو غير مفيدة، مقارنة بـ 26٪ باعتبارها مفيدة.

أخيرًا، فيما يتعلق بسبل المضي قدمًا والتوصيات الاستراتيجية، تعتقد المشاركات في هذه الدراسة بضرورة تجريم العنف الرقمي وخلق الوعي بضرورة مكافحته اجتماعياً، وإنشاء وتأسيس جمعيات ومنظمات مؤهلة لتقديم الخدمات والدعم النفسي وتنمية المهارات التقنية والدعم القانوني وتدريب مسؤولي الأمن الرقمي على التعامل على نحو إيجابي أكثر مع النساء.

صباح آدم، وهي صحفية بارزة وناشطة في شبكة الصحفيين، ترى أن عدد النساء في وسائل الإعلام قد نما في الآونة الأخيرة في السودان ونفوذهن يتزايد في المجالات العامة. ولهذا السبب استهدف النظام السابق الناشطات والصحفيات على وجه الخصوص حيث كان يُنظر إليهن على أنهن من أهم الداعين للتغيير السياسي. وتشعر صباح أن التغيير يلوح في الأفق وأن هناك وعيًا مجتمعيًا كبيرًا حول دور المرأة في المجال العام، ولكن هناك حاجة إلى المزيد.

"أساس القانون هو المساواة لذلك ما نحتاجه الآن هو إنشاء نظام حساس لقضايا المرأة وإنشاء منصات مستجيبة للنوع الاجتماعي من خلال تدريب مقدمي الخدمات، لا سيما في مجالات السلامة الرقمية." وتعتقد صباح أن الحركة النسوية السودانية تسير بقوة واستشهدت بإنجازات في تغيير القوانين المتعلقة بالاغتصاب وإدراج التحرش الجنسي كجريمة جنائية. وتعتقد أيضاً أن المجال الرقمي مهم لإنعاش حقوق الإنسان وحريات الصحافة في السودان، وأنه من المهم وجود لوائح وأنظمة كافية لجعله بيئة داعمة للمرأة.

النتائج المذكورة سابقاً تشير إلى أن طلب المساعدة - إذا توفرت - يساهم في تغيير الواقع. وان الاقتراحات التي حصلت على أكبر قدر من التأييد في هذه الدراسة ترتأي ضرورة زيادة الوعي وتغيير موقف المجتمع تجاه النساء عبر الإنترنت وخارجه، وانشاء المزيد من المؤسسات الداعمة واتخاذ إجراءات قانونية أقوى ضد الجناة. كذلك كانت هناك توصية محددة تتعلق بالتنسيق بين السلطات ومقدمي خدمات الاتصالات لتحديد المنتهكين وتقديمهم للعدالة، وزيادة الوعي بالخدمات والمنصات الحالية وجعلها أكثر سهولة لمستخدمي الإنترنت، وخاصة النساء.

خاتمة وتوصيات

في الختام، ألقت هذه الدراسة الضوء على الانتشار المقلق للعنف الرقمي ضد النساء في السودان. وأشارت النتائج إلى أن المشكلة متجذرة بعمق بسبب المعايير الثقافية وانعدام المساواة بين الجنسين، والتي تفاقمت بسبب الاستخدام الواسع للمنصات الرقمية. وقد بُذلت جهود لمعالجة هذه القضية، إلا أنها كانت محدودة ولم تسفر عن تقدم ملموس. لذلك، هناك حاجة ملحة لمزيد من التدابير الشاملة، بما في ذلك حملات التوعية والإصلاحات القانونية والحلول القائمة على التكنولوجيا لمكافحة العنف ضد المرأة في السودان. من الأهمية بمكان أيضاً إدراك أن العنف الرقمي هو شكل من أشكال العنف العام، والذي يمكن أن ينجم عنه عواقب وخيمة على المرأة جسدياً وعاطفياً ونفسياً، وبالتالي، تقع على عاتق الحكومة والمجتمع ككل مسؤولية اتخاذ إجراءات لمنع ومعالجة العنف الرقمي ضد المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة.

بناءً على هذه النتائج، هناك العديد من التوصيات السياسية التي قُدمت لمعالجة قضية العنف الرقمي ضد المرأة في السودان. وتشمل هذه:

الإصلاحات القانونية: هناك حاجة لإصلاحات قانونية لمعالجة الفجوات في الإطار القانوني الحالي التي لا تحمي المرأة بشكل كاف من العنف الرقمي. يتضمن ذلك ضرورة إدخال أحكام محددة في القانون تجّرم العنف الرقمي وتزود النساء بسبل الحماية القانونية لطلب الإنصاف.

حملات التوعية: يجب إطلاق حملات توعية لتثقيف النساء حول مخاطر العنف الرقمي والتدابير التي يمكنهن اتخاذها لحماية أنفسهن. من الضروري أيضًا توعية الرجال والفتيان بالآثار السلبية للعنف الرقمي وأهمية احترام حقوق المرأة.

تنمية القدرات: ينبغي تنفيذ مبادرات تنمية القدرات لتعزيز إمكانيات هيئات ومؤسسات إنفاذ القانون والسلطة القضائية على التحقيق في قضايا العنف الرقمي ضد المرأة ومقاضاة مرتكبيها ومعاقبتهم.

تعزيز الحلول التقنية: زيادة وتقوية الحلول القائمة على التكنولوجيا مثل تطوير آليات المنصات الرقمية التي يمكن استخدامها للإبلاغ عن حوادث العنف الرقمي وتتبعها، ونشر الذكاء الاصطناعي واستكشاف أدواته للكشف عن العنف الرقمي ومنعه.

التعاون مع شركات التواصل الاجتماعي: يجب أن تشارك شركات وسائل التواصل الاجتماعي في مكافحة العنف ضد المرأة. ويشمل ذلك إقامة شراكات معها لتطوير سياسات وآليات للكشف عن محتوى العنف الرقمي وإزالته، وتقديم الدعم للضحايا.

البحث: ينبغي إجراء مزيد من البحوث لفهم طبيعة ومدى العنف ضد المرأة في السودان ، لتحديد أكثر الاستراتيجيات فعالية لمنع ومعالجة المشكلة.

التوصيات الموضحة أعلاه يمكن أن تكون بمثابة نقطة انطلاق لمعالجة قضية العنف ضد المرأة في السودان ومن الضروري إدراك أن مكافحة العنف الرقمي يتطلب نهجًا شاملاً في كل القطاعات. نهجاً يشمل العمل المشترك والتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع الدولي، وبهذا فقط يمكننا ضمان حماية حقوق المرأة في العالم الرقمي وخلوها من العنف والتحرش.

DIGITAL arabia network